

الفصل السابع

نهاية العولمة

- 7 - 1 المزايا العشر لنظام منظمة التجارة العالمية.
- 7 - 2 الأسباب الجوهرية لرفض منظمة التجارة العالمية.
- 7 - 3 سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التجارة العالمية.
- 7 - 4 نهاية منظمة التجارة العالمية.

الفصل السابع

نهاية العولمة

The End of Globalization

هل حققت العولمة أهدافها؟ هل استفادت الاقتصاديات العربية من العولمة ؟ هل أصبحت العلاقات بين التكتلات الاقتصادية بدون نزاعات وصراعات؟ هل قلت حالات الإغراق؟ هل انتهت الحروب التجارية بين الدول؟ هل اتجه العالم نحو السلم وتباعدت شرارات الحرب؟

في الحقيقة لازال هناك جدل علمي حول الحمائية التجارية وتحرير التجارة. وتزايدت مؤخراً محاولات نقد المنظمة المعنية بشئون التجارة العالمية (الجات - منظمة التجارة العالمية). وشهد العالم رفض المنظمات الأهلية NGO'S في جميع دول العالم لاجتماعات وقرارات منظمة التجارة العالمية كما حدث مؤخراً في إيطاليا وفي ولاية واشنطن (مدينة سياتل) بأمريكا وفي اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها. سوف أقدم في هذا الفصل أهم نقاط مزايا التعامل تجارياً من خلال منظمة التجارة العالمية ، والأسباب الجوهرية لرفض التعامل مع منظمة التجارة العالمية وأخيراً تقدم أهم إشارات نهاية العولمة من خلال فشل منظمة التجارة العالمية في حسم المنازعات والصراعات وحل مشكلات الاقتصاد العالمي الممثلة في الفقر والبطالة وانتشار الأمراض والحروب العرقية.

وللقارئ فرصة لربط تلك الأفكار المطروحة بظروف الاقتصاديات العربية وخاصة الحظر التجاري و الجوي على العراق وليبيا والصومال والسودان وإضعاف الاقتصاديات العربية بالخصخصة وتغلغل فروع الشركات متعددة الجنسية على الأرض، وتزايد الواردات العربية ونقص الصادرات غير البترولية مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة و التضخم والعجز التجاري وعجز موازنات الدول العربية.

7 - 1 المزايا العشر لنظام منظمة التجارة العالمية.

يرى الداعون إلى حرية التجارة و تحريرها من القيود الكمية والجمركية والذين ينادون بالتجارة عن طريق منظمة التجارة العالمية وعضويتها أن الدولة التي سوف تقوم بذلك سوف تستطيع أن تحقق المزايا الآتية:

1 - الميزة الأولى تحقق السلم الدولي وتحافظ عليه:

حيث يرفض البائعون محاربة المتعاملين . فالسلم نتيجة لمنظومة التجارة الدولية يتحقق من خلال:

(أ) مساعدة التجارة للتدفق التلقائي للسلع والخدمات وعلاج المنازعات التجارية بعدالة.
(ب) ويعتبر التدفق السلعي نتيجة طبيعية للثقة الدولية والتعاون الدولي للتجارة بين الدول في حين يرى البعض الآخر أن غالبية المنازعات التجارية تؤدي إلى حروب تجارية مثال الحرب التجارية عام 1930 التي نشأت بسبب فرض الدول قيود تجارية لحماية منتجاتها الوطنية والتي نتج عنها الكساد العالمي وبعدها الحرب العالمية الثانية. وتم تجنب ذلك بعد الحرب العالمية الثانية عندما قامت أوروبا بالدعوة إلى التعاون الدولي في الفحم والحديد والصلب، وعملت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أيضاً على تجنب الحروب التجارية لدرجة ما في سلع أخرى.

2 - تشجيع منظمة التجارة العالمية على حسم المنازعات التجارية بالطرق البناءة:

وتقوم منظمة التجارة العالمية بتقييم الحلول السلمية العلاجية والوقائية لمنازعات التجارة المتزايدة بين الدول والشركات وفي جميع المعاملات التجارية الدولية المتنامية في الأحجام والأنواع. وذلك عن طريق إتباع القواعد والخطوات المقررة للقضاء على الصراعات والمنازعات التجارية والتي وصلت إلى أكثر من 100 نزاع منذ عام 1995 ثم 280 نزاع عام 2003 ميلادية.

3 - تؤدي قواعد حسم المنازعات التجارية بالتفاوض إلى تجنب الحروب التجارية:

حيث تقلل منظمة التجارة العالمية من حالات عدم العدالة في حل المشكلات التجارية نظراً لإعطاء كل الدول الصغيرة صوت في المفاوضات. ويتم اتخاذ قرارات

المنظمة بالموافقة الجماعية مع تساوى أصوات الدول سواء كانت كبيرة أو صغيرة. كما أنه لا توجد تفرقة عنصرية بين الدول سواء كانت كبيرة أو صغيرة. كما أنه لا توجد تفرقة عنصرية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

4 - يقال أن التجارة المحررة تقلل من تكاليف المعيشة:

وتقدر المساعدات والمعونات التي تقدمها الحكومات وأفراد الدول الغنية لأفراد الدول النامية بحوالي 350 بليون دولار لدعم الزراعة سنوياً لنقل ألبن البقر حول العالم. ويقال أن الحمائية في التجارة الدولية ذات تكاليف مرتفعة. وتقلل منظمة التجارة العالمية من القيود التجارية عن طريق المفاوضات وتجنب التفرقة في المعاملة. وينتج عن ذلك انخفاض الأسعار للسلع والخدمات تامة الصنع. وبالتالي تخفيض نفقات المعيشة ومن نتائج بعض الدراسات على الحمائية وتحرير التجارة ما يلي:

(أ) انخفاض أسعار الغذاء:

تؤدي حماية الزراعة إلى ارتفاع أسعار الغذاء، وتقدر الزيادة في الأسعار بسبب ذلك بحوالي 1500 دولار للأسرة المكونة من 4 أفراد في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعادل 51٪ ضرائب على الغذاء في اليابان، 3 بليون دولار سنوياً زيادة في فاتورة المستهلكين في أمريكا لدعم سلعة السكر في عام 1988.

(ب) انخفاض أسعار الملابس:

تؤدي القيود على الواردات والجمارك المرتفعة إلى رفع أسعار المنسوجات الأمريكية ومن ثم أسعار الملابس الجاهزة بحوالي 0.58٪ في نهاية الثمانينيات وترفع الجمارك أسعار الملابس الجاهزة للمستهلك سنوياً بحوالي 500 مليون جنيه استرليني سنوياً بالمقارنة بالوضع في كندا حيث تزداد الأسعار لنفس السبب بحوالي 780 بليون دولار كندي.

وتطالب منظمة التجارة العالمية بإصلاحات في أسعار الملابس الجاهزة عن طريق إلغاء الجمارك والقيود الكمية حتى عام 2005 ويقدر الاقتصاديون مكاسب إلغاء الرسوم الجمركية على الملابس الجاهزة في العالم أجمع بحوالي 23 بليون

دولار موزعة كالتالي 12.3 بليون دولار لأمريكا، 0.8 بليون دولار لكندا ، 2.2 بليون دولار للاتحاد الأوربي وحوالي 8 بليون دولار للدول النامية.

لقد أدى تقييد واردات السيارات اليابانية للسوق الأمريكي إلى رفع أسعار السيارات في أمريكا بنسبة 41٪ خلال الفترة من 1981 - 1984 ، وكان الغرض المحافظة على الوظائف الأمريكية ولكي أدى ذلك إلى رفع الأسعار ومبيعات أقل من السيارات الجديدة.

وأدى تحرير خدمات التليفونات إلى خفض أسعارها بحوالي 4٪ في التسعينات بالدول النامية ، و 2٪ في الدول الصناعية آخذين معدل التضخم في الحسبان، وأدت المنافسة في التليفون المحمول بالصين إلى خفض الأسعار إلى 30٪ وإلى 50٪ في غانا، كما أدى تحرير خدمات التليفونات إلى خفض معدلات الاتصالات التليفونية بنسبة 7٪ خلال العشر سنوات الأخيرة في حين أدى ذلك إلى ارتفاع فاتورة التليفون في مصر.

5- تحقق منظومة التجارة في منظمة التجارة العالمية فرص اختيار واسعة للمستهلكين:

يؤدي تحرير التجارة إلى توفير جميع السلع والخدمات المنتجة في أي بلد في العالم للمستهلكين في بقية دول العالم مثال ذلك جميع الفواكه والخضراوات والزهور والكتب والموسيقى والأقلام وغيرها.

6- تزيد التجارة من الدخل القومي والفردى:

ويعني ذلك توفير الموارد للدولة لإعادة التوزيع وتقدر تلك الزيادة الناتجة عن تحرير التجارة بحوالي من 109 إلى 510 بليون دولار عام 2000. كما يترتب على تحرير التجارة أيضاً زيادة منافسة الواردات للسلع المحلية.

7- يؤدي تحرير التجارة إلى تنشيط النمو الاقتصادي والعمالة:

ويعني ذلك أن حماية التجارة لا يعالج مشكلة البطالة. ويقال أنه يمكن فقدان بعض الوظائف مع تحرير التجارة بسبب:

(أ) تؤثر التطورات التكنولوجية على العمالة والإنتاجية ومن ثم على الوظائف. وقد يترتب على ذلك خروج بعض الوظائف من السوق.

(ب) قد لا يؤدي تحرير التجارة بالضرورة إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة فرص التوظيف لمن يفقد وظيفته بسبب منافسة الواردات للإنتاج المحلي.

ويقدر الاتحاد الأوروبي الزيادة المتوقعة للوظائف المتوقع أن تنتج عن تحرير التجارة بحوالي من 300 - 900 ألف وظيفة عام 2004 ويرجع بعض الاقتصاديين الزيادة في الوظائف في أمريكا والمقدرة بحوالي 12 مليون إلى القدرة العالية على التصدير.

8- يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وخفض التكاليف:

حيث تحقق التجارة تقسيم العمل بين الدول بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد وبالتالي خفض التكاليف وتحسين المراكز التنافسية.

ومن أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية ما يلي:

(أ) الشفافية وتوفير وإتاحة المعلومات عن السياسات والإجراءات.

(ب) زيادة التأكد حول الشروط التجارية (الالتزام بأقل قدر من القيود التجارية وزيادة فرص الدول لدخول الأسواق الدولية).

(ج) ترميم وتوحيد الإجراءات الجمركية بين الدول وهو ما يطلق عليه تسهيل التجارة.

9- يحمي تحرير التجارة الحكومات من النظرة المحدودة قصيرة المدى:

حيث أن الحمائية تؤدي إلى انحياض قطاع اقتصادي على حساب بقية القطاعات. فسي حين أن حرية التجارة يضع الحكومات في موقف الموازن لمصالح جميع القطاعات الاقتصادية. وبالتحديد توفر منظومة الجات - منظمة التجارة العالمية إطاراً واسعاً من القطاعات الاقتصادية من خلال المفاوضات التجارية.

10- تؤدي منظومة الجات - منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق كفاءة الحكومات:

وذلك عن طريق الشفافية وتخفيض الفساد والحكومة السيئة من خلال معايير تسهيل التجارة الدولية والالتزام بالمواصفات المعيارية والأمان في المنتجات، وتجنب المعاملات على أساس التفرقة بين الدول، ومحاولة إرضاء منظمة التجارة العالمية.

7- 2 الأسباب الجوهرية لرفض منظمة التجارة العالمية.

إلا أن المؤمنين بالحمائية ورفض التعامل مع منظمة التجارة العالمية فيرون:

- 1 - تحيز المنظمة لمصالح الشركات متعددة الجنسية.
- 2 - القوة الجبرية لقوانين وتعليمات المنظمة على قوانين التجارة للدول الأعضاء (مثال قضية التونة المرفوعة من المكسيك على أمريكا والتي أدت إلى إلزام أمريكا بقتل العديد من حيوانات الدولفن).
- 3- صعوبة تعامل المنظمة مع حقوق الإنسان والعمالة.
- 4- الدور السالب للمنظمة في حماية البيئة .
- 5- يقال أن المنظمة قتلت الناس - من حيث صعوبة حماية حقوق الملكية الفكرية وعدم علاج حالات الإيدز ومشاكل أسعار الدواء المرتفعة.
- 6- سيطرة القوانين الأمريكية على قواعد المنظمة.
- 7- اتجاه المنظمة لمعاقبة الدول النامية عند عدم الالتزام بقواعد تحرير التجارة.
- 8- عدم عدالة منظمة التجارة العالمية ، فتشير الإحصاءات إلى أن 20٪ من سكان العالم يستهلكون 86٪ من موارد العالم في حين أن 80٪ من فقراء العالم يستهلكون 14٪ فقط من موارد العالم.
- 9 - تدخل منظمة التجارة العالمية في الشؤون الداخلية للدول عن طريق منظومة فض المنازعات والقضاء بالمنظمة وفرض قوانين مثال قانون العولمة العامة في الاتحاد الأوروبي.
- 10- اتجاه المنظمات الأهلية للتصدي لمنظمة التجارة العالمية مثال ذلك الإضرابات الأخيرة في روما وفي سياتل بولاية واشنطن الأمريكية وظهور منظمات أهلية مناهضة لمنظمة التجارة العالمية مثال:

People's Global Action in European citizen's trade campaign against the U.S.

7 - 3 سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التجارة العالمية.

وتسيطر الشركات متعددة الجنسية على التجارة العالمية بدرجة أكبر من بقية الشركات في أسواق العالم. وفيما يلي أهم 500 شركة في مجال التجارة العالمية:

بيان بأهم 500 شركة عالمية تسيطر على تجارة العالم

الدولة أو الاتحاد	عدد الشركات متعددة الجنسية عام 2003
أمريكا	179
الاتحاد الأوروبي	148
اليابان	107
كندا	12
كوريا الجنوبية	12
سويسرا	11
الصين	10
استراليا	7
البرازيل	3
المكسيك	2
النرويج	2
روسيا	2
الهند	1
ماليزيا	1
جنوب أفريقيا	1
تايوان	1
فنزويلا	1
إجمالي عدد الشركات	500

المصدر: Foctune Magazine July 24,2003

حيث يتضح أن الثلاثي أمريكا - الاتحاد الأوروبي - اليابان هو أهم مثلث في التجارة العالمية. يلي ذلك المربع الذي يمثل كندا - كوريا الجنوبية - سويسرا - الصين . يلي ذلك عدد قليل من الشركات العالمية ذات الدور المحدود في التجارة العالمية. ويلاحظ عدم وجود شركة عربية واحدة في هذا التجمع الهائل المسيطر على التجارة العالمية.

7 - 4 نهاية منظمة التجارة العالمية.

وتراجع منظمة التجارة العالمية مشكلات عديدة قد تقضي عليها مثال ذلك :

(أ) غياب القوة السياسية للمنظمة - فهي منظمة فنية متخصصة في شئون التجارة العالمية ولا تحقق تكامل بين القطاعات الاقتصادية في العالم.

(ب) وقد تقشل المنظمة أيضاً نظراً لأن أعضائها حكومات لا شركات وكذلك ليست منظمات أهلية.

(ج) استمرار وتزايد الحروب التجارية بين الدول.

(د) رفض الشعوب والمنظمات الأهلية لقرارات وتوجهات منظمة التجارة العالمية.

(هـ) تزايد حالات الإغراق وقضايا التعويضات ضد الإغراق.

ويرى البعض أن وجود العديد من القضايا التي لم تحسم حتى الآن في منظمة التجارة العالمية يقلل من مصداقية توجهاتها. من تلك القضايا:

أولاً : الدعوى المتزايدة لخفض الجمارك.

ثانياً : غياب سياسات متفق عليها في مجال الاستثمارات متعددة الجنسية.

ثالثاً : البحث عن علاقات جديدة بين التجارة والسياسات الاجتماعية والعمالة.

وتظهر نهايات منظمة التجارة العالمية من زيادة حجم وتكرار الصراعات التجارية الممثلة في :

1 - أزمة صادرات الموز بين أمريكا والاتحاد الأوروبي .

2 - أزمة اللحوم بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا .

- 3 - تزايد قوة ومعارضة المنظمات الأهلية في غالبية دول العالم.
- 4 - تزايد حالات الفقر والفقراء في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.
- 5 - محاولة بعض المنظمات الأهلية أن يكون لها دور اقتصاد سياسي دولي لمعارضة منظمة التجارة العالمية.
- 6 - تزايد عدد المنازعات البيئية واتجاه الدول لإلقاء اللوم على بعضها البعض مثال : قضية الاحتباس الحراري الناتجة عن سياسات وتصرفات أمريكا مؤخراً.
- 7 - صعوبة تعامل طبقة المديرين مع الاتحادات والتكتلات الاقتصادية مثال الناftا.
- 8 - غزو أمريكا وإنجلترا للعراق للسيطرة على البترول قلل من دور WTO .

فأصبحت الصراعات والمنازعات البيئية والعمالية ذات ارتباط وثيق بقضايا التجارة الدولية . وأصبحت الدول النامية أقل قدرة تنافسية في تلك القضايا مع الدول الصناعية كاليابان والاتحاد الأوروبي و أمريكا. كما تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الصناعية وأسواق المال المتطورة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

المراجع

- 1- Barlett , c. and Ghoshal, Sumanta (1995) Transnational Managment : Text in cross - Border Mangement , Second edition New York : Me Grow - Hill
- 2- Cecchini, p. (1988) , **The European challenges**, wildwood House, U.K.
- 3- D' Aveni, Richard A. (1994). **Hypercompetition: Manging the Dynamics of strategic Management**: New York, free press, Macmillan.
- 4- Hirsh, paul and Thompson, Graham (1999): **Globalization in Question**, second edition. Combridge . policy press, u.k.
- 5 - د. فريد النجار، المؤتمر الأول في إدارة الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسية (مقرر عام المؤتمر) نقابة التجاريين - مبنى جامعة الدول العربية بالقاهرة ، عام 1984 .
- 6 - د. فريد النجار ، محاضرات إدارة الأعمال الدولية (1974) - جامعة الكويت ، (1979) جامعة نيويورك ، (1981 - 2004) جامعة الزقازيق فرع بنها .